التحالف الوطني يكشف عن شروط حضوره المؤتمر الوطني

العراقية تدعو لوضع مبادئ عامة للقاء.. والكردستاني يطلب نقله مباشرة عبر الإعلام

□ بغداد / المدى

مع وضع اللمسات الاخيرة للجنة التحضرية المكلفة بعقد المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، أخذت التصريحات السياسية تتعزز بهذا الصدد، فكل يحاول لملمة أوراقه وكسب جميع نقاط الضعف على الآخرين، لأن اللقاء وان تحقق فسيكون مفصلياً ومهماً في العملية السياسية الديمقراطية التي تتعرض الى عدد من الازمات لاسيما بعد خروج القوات الاميركية من البلاد مطلع العام الحالي.

خطابات أصدرتها الكتل تعلن فيها شروطها وتدعو الى استبعاد جهات معينة تصفها بالاجرامية، كما دعا آخرون الذين يرون في أنفسهم تهميشا كبيرا في القرار السياسي الى الحصول على ضمانات قبل الاشتراك في المؤتمر حتى لا يكون (والقول هنا لهذه الجهة) اللقاء كسابقاته من الاجتماعات التي لم تتوصل الى نتائج مرضية.

رئيس كتلة الاحرار النيابية بهاء الاعرجي كشف امس عن شروط كتلته والتحالف الوطني للمشاركة في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وقال الاعرجي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه: ان الشروط تضمنت انعقاد المؤتمر في بغداد باعتبارها العاصمة، وألا يشترك به من قتل ابناء الشعب العراقي من الصداميين والارهابيين ، والفصل بين الملفات القضائية والسياسية.

واضاف إن المؤتمر الوطني من المفترض ان يناقش جميع المشاكل الموجودة بين الكتل السياسية او بين الكتل والحكومة وهذا يعني ان كل المشاكل والازمات يجب ان توضع ضمن برنامج المؤتمر ولا يختصر على موضوع القائمة العراقية والحكومة، مبينا إن نجاح اي مؤتمر يتطلب ان تكون هناك ورشة عمل مكثفة تتم بها التفاهمات قبل انعقاد ذلك المؤتمر.

واوضح الاعرجي وبالتالي يأتي المؤتمر ليكون جلسة حاسمة لاتخاذ القرارات والتوافقات ،وان المؤتمر اخذ طابع المزايدة السياسية ، واستعرضت الكتل كل مشاكلها قبل التحضير للمؤتمر . لافتا الى إن المؤتمر ليس لحل المشاكل بين الكتل السياسية فقط ، وانما هناك مشاكل بين الكتل والحكومة من جهة وبين الحكومة وابناء الشعب العراق ويجب الالتفات لهذا الامر ليكون ناجحا وهذه الخطوات لم نجدها حتى الساعة .

وشدد على ان تكون هناك ضمانات حقيقية واقعية ليكون ناجحا ومقبولا لدى الجماهير، كما يجب ان يناقش المشاكل المهمة التي يمر بها الشعب العراقي.

وبادرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، الى وضع بعض النقاط والتي ترى من الممكن اعتمادها لوضع مبادى عامة للقاء، مستندة على اتفاقيات اربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة.

مستشار القائمة هاني عاشور ذكر ان قائمته تطالب بوضع مبادئ لإنجاح المؤتمر الوطني المزمع عقده ولم تتقدم بشروط كما تحدث عنها بعض النواب .

وأوضح عاشور في تصريح تلقت (المدى) نسخة منه امس: ان أول هذه المبادئ هو ضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في المؤتمر ، وانه من دون ان تكون هناك مبادىء مسبقة فلن يكون المؤتمر مجدياً .

وقال: ان القائمة العراقية لم تتقدم بشروط لعقد المؤتمر الوطني من التي وصفها بعض النواب بأنها سقوف عالية ، لان القائمة لا تشترط وإنما تدعو لضمانات وثقة وتثبيت مبادئ المؤتمر لكي لا يتحول الى جلسة عتاب وكلام وخصام .

واشار عاشور الى ان من اهم المبادئ ضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه ، وتحقيق الشراكة الوطنية العادلة لتأمين مشاركة جميع العراقيين في التخطيط لبلادهم لتحقيق النمو والاستقرار ، وعدم إنكار ما تم الاتفاق عليه في اجتماعات سابقة لزعماء الكتل السياسية ومن بينها اجتماع اربيل وما أقره مسار العملية السياسية ، وضمان عدم انزلاق العراق في ازمات طائفية وضمان استقلال قراراته وسيادته وحياديته ،ومنع أي تدخل خارجي في شؤونه وعدم التفرد في اتخاذ قراراته المصيرية .

واوضح ان اجتماع قادة الكتل السياسية الذي دعا اليه الرئيس جلال طالباني تمهيدا لعقد المؤتمر الوطني لابد وان يستند الى مبادئ تضمن نجاحه وتكون باتفاق قادة الكتل ، وإلا سوف لا يكون مجديا ويتحول الى ساحة عتاب وكلام وخصام لا طائل منه ، وربما يفاقم الأزمة بدل حلها في ظل اجواء بدأت تشهد شحناً سياسياً طائفياً .

واقترح عاشور ان تتقدم الكتل السياسية بطرح أفكارها لإعداد ورقة المبادئ ومن ثم يتم الاتفاق على زمان ومكان المؤتمر وجدول أعماله ، وضرورة التسريع به لأن المشهد السياسي العراقي بدأ يتأثر بالوضع الإقليمي ، ويُنذر بكوارث سياسية.

من جانبه، طالب ائتلاف الكتل الكردستانية، بنقل وقائع المؤتمر الوطني العام حال انعقاده بين الاطراف والقوى السياسية عبر وسائل الإعلام لاطلاع الشعب على مجرياته، مبيناً ان جميع الكتل السياسية تعلن التزامها بالدستور وبتطبيق الاتفاقات المبرمة بينها إلا أن الواقع خلاف ذلك.

وقالت النائبة عن ائتلاف الكتل الكوردستانية أشواق الجاف في حديث لـ"شفق نيوز" إن "هناك ضرورة لنقل وقائع المؤتمر عبر وسائل الإعلام ليكون الشعب مطلعاً على مجرياته، ولتنكشف امامه الحقائق وزيف مَن يدّعي شيئاً بالقول ويخالفه بالفعل".

وأضافت الجاف: أن "جميع الكتل السياسية تؤكد عبر وسائل الاعلام على التزامها بالدستور وحرصها على تطبيق بنوده إلا أنّه من الجانب العملي والتنفيذي نجد خلاف ما يُقال هو الصحيح".

وتابعت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية أن "الكتل السياسية لو تلتزم بما تعلنه عبر وسائل الاعلام لكانت البلاد قد قطعت اشواطاً كبيرةً من مسيرة الديمقراطية نحو التقدم والبناء وخدمة المواطن"، واصفةً ما يتمّ تداوله من تصريحات الكتل "هو لتجميل صورتها أمام الشعب ليس إلا".

وتتواصل جهود الكتل السياسية من خلال تكثيف اللقاءات بين قادتها لاحتواء الازمة السياسية الراهنة التي تشهدها البلاد، والتي بدأت بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون على خلفية الاتهامات الموجهة الى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وصدور مذكرة اعتقال بحقه، إضافة إلى إقالة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بعد توصيفه رئيس الوزراء نوري المالكي بـ" الدكتاتور".

مسؤولون في الكهرباء يواجهون البرلمان بتُهم فساد

لجنة الطاقة: مدراء عامون متورطون بمشاريع متوقفة منذ ٢٠٠٦

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة النفط والطاقة البرلمانية، عن نيتها استدعاء مدراء عامين في وزارة الكهرباء على خلفية قضايا فساد مالي وإداري، مبينة أن مليارات الدنانير قد أنفقت على إنشاء محطات توليد وإعادة غيرها إلى العمل من دون أن يتحقق شيء على أرض الواقع.

وقالت عضو اللجنة سوزان السعد، في بيان صدر امس وتلقت (المدى) نسخة منه، إن "في نية اللجنة استدعاء مديرين عامين في وزارة الكهرباء على خلفية قضايا فساد مالي وإداري في الوزارة"، لافتة الى أن "لجنة التحقيق البرلمانية قررت بعد استكمال التحقيقات الأولية مع الدرجات الدنيا في وزارة الكهرباء، استدعاء هؤلاء لاستكمال التحقيقات".

وأضافت السعد أن "الاستجواب سيركز على المشاريع المتأخرة منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية اليوم"، مؤكدة أن "مليارات الدنانير قد أنفقت على إنشاء محطات وإعادة غيرها إلى العمل من دون أن يتحقق شيء على أرض الواقع، بل أن بعض تلك المشاريع لم تُنجز أصلاً وبقيت حبراً على ورق برغم صرف الأموال عليها".

وأشارت عضو لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية البرلمانية الى أن "لدى لجنة التحقيق ملفات كثيرة تخص قضايا فساد إداري ومالي في وزارة الكهرباء"، لافتة إلى أنها "ستعمد إلى مقارنة الوثائق المتوافرة لدى اللجنة مع تلك التي سيتم طلبها من المديرين العامين الذين سيتم استدعاؤهم للوصول إلى النتائج النهائية".

لعل وزارة الكهرباء من أكثر الوزارات العراقية التي أتهمت بقضايا فساد أو عدم الكفاءة بعد سنة ٢٠٠٣، لاسيما في ظل الأزمة الكهربائية المزمنة التي تعاني منها البلاد، وعدم نجاعة إجراءات الوزارة برغم المبالغ الطائلة التي خُصصت لها، إذ طالت تلك التهم العديد من الذين شغلوا حقيبتها، ما أدى إلى فرار وزيرها الأسبق المتهم بالفساد أيهم السامرائي، وإقالة وزيرها الأسبق أيضاً كريم وحيد، ووزيرها السابق رعد شلال، على خلفية توقيع عقود وهمية!

وكان النائب المستقل في البرلمان العراقي صباح الساعدي، اتهم (في ٩ آب ٢٠١١ الماضي)، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، بالتورط في العقود الوهمية التي أبرمتها وزارة الكهرباء، وتسببت في إقالة وزير الكهرباء رعد شلال، مؤكداً أن رئيس الوزراء نوري المالكي، اطلع على تلك العقود قبل توقيعها، عاداً أن شلال كان مجرد "كبش فداء"!

وأصدر رئيس الوزراء نوري المالكي في (٧ آب ٢٠١١)، قراراً يقضي بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية توقيع عقود وهمية بقيمة نحو مليار و ٧٠٠ مليون دولار، بعد ساعات قليلة عن كشف عضو البرلمان عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي توقيع شلال عقودا تجارية مع شركتين "وهميتين".

وسبق أن تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في ١٧ شباط ٢٠١١ الماضي، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد على ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن العراقية في ١٥ شباط من العام ٢٠١١ الماضي.

يذكر أن العراق يعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ بداية عام ١٩٩٠، كما ازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد سنة ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية.

مقرّب من العصائب: جماعة الخزعلي لم ترتكب جُرما

السعدون يؤكد حاجة مقترح العفو العام الى (فلترة قانونية)

□ بغداد / المدى

ذكر مقرب من عصائب اهل الحق، أمس الخميس، ان افراد العصائب قاوموا "الاحتلال" الامريكي، وايديهم ليست ملطخة بدماء العراقيين، مؤكدا ان انضمامهم الى العملية السياسية من ايجابيات المرحلة الحالية، في حين اكدت اللجنة القانونية ان مقترح العفو العام يحتاج المزيد من الوقت حتى يأخذ صورته الصحيحة

وقال الوسيط السابق بين الحكومة وعصائب اهل الحق سلام المالكي إن "المشاركة لابد ان تكون شيئاً جيداً لان مقاومة الاحتلال انتهت وهؤلاء ايديهم غير ملطخة بالدماء، وشيء طبيعي ان يشاركوا ابناء البلد بالعملية السياسية، لأننا في المرحلة المقبلة يجب ان نحتوي جميع المكونات سواء كانت سياسية ام عسكرية".

واضاف ان "العراق للجميع والجميع لهم الحق بالمشاركة". وتابع ان "المشاركة اكيداً ستكون ايجابية لان احتواء الشباب والطاقات الاخرى وكل الآراء ضرورية لتمشية العملية السياسية بالشكل الصحيح".

وكان التيار الصدري قد اعلن امس لـ"شفق نيوز" عن ان انضمام عصائب اهل الحق الى العملية السياسية لن "يخلصهم من العقاب" مؤكدا انه سيقتص منهم عبر القضاء حتى ولو كانوا في العملية السياسية.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اتهم جماعة "عصائب أهل الحق" التي قررت إلقاء السلاح والانخراط في العملية السياسية بقتل سياسيين وعناصر في الجيش والشرطة العراقيين، مطالبا ايران بايقاف الدعم لهذه الجماعة.

وفي سياق متصل قال عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون: ان مقترح العفو العام بحاجة الى دراسة مستفيضة والى مناقشة من جميع الاطراف من اجل سلامة المجتمع العراقي.

واكد السعدون: ان الخلاف على قانون العفو هو خلاف قانوني وليس سياسيا لأن قانون العفو العام له صلة بالموجودين داخل السجون ولا اعتقد ان هناك سياسيين لهم صلة بالموضوع مشيرا الى ان قانون العفو يجب ان يدخل في (فترة) قانونية حتى يتم الحؤول دون تسييس الموضوع مشددا ان على القضاء العمل عليه ايضا واتخاذ الموقف اللازم تجاه الموضوع.

وأوضح السعدون ان مشروع قانون العفو يواجه عراقيل تقف امام اقراره وتتعلق بمخاوف بعض الكتل من شموله لمجرمين وارهابيين يواجهون تهماً بالقتل ومحكومين بالاعدام مما يؤدي الى تسييس الامر لذا من المهم ان يُدرس دراسة حقيقية بعيدا عن التحزب والمصالح.

التحقيق في استبدال منتسبي أمن بأقارب مسؤولين

لجنة الدفاع تستغرب ترقية قيادات الجيش: انها تضعف هيبة المؤسسة العسكرية

□ بغداد / المدى

اتهمت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، أمس الخميس، وزارة الداخلية بفصل منتسبين فيها بحجج معينة لتعيين أقارب للمسؤولين، مؤكدة أنها شكلت لجنة قضائية للتأكد من صحة القيود الجنائية التي فصلت بحجتها أعدادا كبيرة من منتسبي حماية المنشآت.

وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة الداخلية فصلت أعدادا كبيرة من منتسبيها وخصوصا من قوة حماية المنشآت، وعيّنت أقارب للمسؤولين فيها"، مؤكدا أن "قسما كبيرا من الذين تم فصلهم أبعدوا بقيود جنائية، وقسم منهم فُصلوا بقضايا تعود لزمن النظام السابق لا أهمية لها"، بحسب قوله.

وأضاف الزاملي أنه "تم تشكيل لجنة مؤلفة مني والنائب اسكندر وتوت والنائب عمار طعمة للتأكد من صحة القيود الجنائية التي فُصلت بحجتها أعداد كبيرة من منتسبي حماية المنشآت". وكان المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أكد في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١١، أن جميع الأحزاب السياسية متورطة بملف تعيين أقارب السياسيين في السفارات وبينهم قياديون في قائمته.

يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني ٢٠١٠، على الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب من عام ٢٠٠٧. كما ذكرت اللجنة، بان الترقيات العسكرية الاخيرة التي قام بها القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي "عشوائية" ولا تنفع السلك العسكري في البلاد .

وكان القائد العام للقوات المسلحة قد امر بترقية اكثر من ٤٠ ضابطاً كبيرا في الجيش العراقي من بينهم المتحدث باسم عمليات بغداد قاسم عطا ليصبح فريقاً بعد ان كان لواءً .

وقال عضو اللجنة حامد المطلك لوكالة كردستان للأنباء "ليس صحيحا ان يرقي القائد العام للقوات المسلحة كل هذه الترقيات لمناسبة عيد الجيش من الوية الى فرقاء في الجيش العسكري ".

وأشار بالقول "مثل هذه التصرفات تضعف هيبة المنظومة العسكرية وتزيد الشكوك بمنح الترقيات العسكرية لضباط لم يقوموا بأية بطولات عسكرية". وخلص بالقول "لابد من متابعة آليات منح الرتب وطرد جميع الذين تم منحهم رتباً عسكريا من القوات الامريكية من السلك العسكري ومعالجة دمج الميليشيات في المنظومة العسكرية معالجة مهنية".

واحتفى العراق الجمعة الماضية بعيد الجيش لمناسبة مرور الذكرى الـ٩١ على تأسيسه .

وتأسس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني من عام ١٩٢١ من القرن الماضي.

وشهد العراق في الاسبوعين الماضيين اخفاقات امنية ادت إلى مقتل واصابة اكثر من ٥٠٠ شخص استهدفت اغلبها مواطنين عزلاً .

وكانت لجنة الامن قد حمّلت رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية تصاعد التفجيرات، وأكدت ان الوضع الأمني يتجه إلى الأسوأ.

وتراجعت لجنة الامن عن تاكيدها بأن القوات العراقية قادرة على استباب الامن، اذ ابدت شكوكا في امكانيتها على جميع الاصعدة لاسيما في المناسبات الدينية. وكان رئيس اللجنة حسن السنيد اكد وفي غير مرة ان القوات الامنية تملك من القدرة ما يؤهلها القيام بواجبها بعيدا عن الدعم الاميركي طوال السنوات الماضية.

ونقلت (المدى) عن عضو اللجنة النائب عن التحالف الكردساني شوان محمد طه تصريحا نشرته (امس)، "تبين لنا عدم قدرة القوات الامنية على استتباب الامن والقيام بمهامها وانها تفتقد الى الجهد الاستخباري الذي يُعد من صميم عملها".

وفي تعليقه على استهداف زوار كربلاء قال طه ""نسمع تصريحات من رجال الأمن يقولون اتخذنا التدابير اللازمة والإجراءات الأمنية، خاصة في المناسبات الدينية، لكننا نرى عكس ذلك". وأشار طه إلى أن الحكومة بهذه الستراتيجية لا تتمكن من استتباب الأمن للشعب العراقي. وقدمت لجنة الامن والدفاع حسب النائب الكردستاني "توصيات الى الحكومة العراقية مراراً تتضمن تغيير الستراتيجية الأمنية، ناهيك عن التوترات السياسية التي أثرت سلبيا على الملف الأمني بشكل عام".